الاحتلال يعترف بانشقاقات داخل صفوفه:

الحكومة العراقية تعيد عقوبة الإعدام وتؤكد أن صدام حسين أصبح تحت المسؤولية القانونية

بغداد/ الثورة/ وكالات الأنباء

اعترفت سلطة "التحالف" الذي تقوده الولايات المتحدة بأنه علاوة على الأخطاء التي ارتكبها في العراق أيضا كان مشلولا بسبب انشقاقات داخلية طوال أشهر الاحتلال الأربعة عشرة في العراق، ورأى أحد العاملين السابقين في سلطة التحالف التي حلت أمس هذه السلطة كانت غير ناجحة وان هيئتها الإدارية التي تمركزت وسط تعزيزات أمنية هائلة في المنطقة الخضراء بوسط بغداد كانت تضع خططا متناقضة وأنه لا يمكن تصور مدى التناقضات التي حلت في سلطة الاحتلال ولم تكن المسؤوليات محددة بوضوح وأن الاحتلال عمل في اتجاهات مختلفة لكن سكوت كاربنتر المسؤول في سلطة "التحالف" لم يعبر عن هذه الانشقاقات الداخلية لكنه يذكر أنه في البداية كان كل شيء معقد.

من جهة أخرى أكدت الحكومة العراقية المؤقتة أمس أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين أصبح تحت المسؤولية القضائية العراقية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية جورج سادة لوكالة الصحافة الفرنسية أنه من صباح أمس استلمت الحكومة العراقية صدام حسين الرئيس العراقي السابق.

وأكد المتحدث الرسمي أن أيا من كبار المسؤولين في الحكومة لم يلتق صدام حسين موضحا أن الرئيس العراقي السابق في عهدة القضاء العراقي الآن والحكومة لا تتدخل في الشأن القضائي.

وأكد مسؤول عراقي آخر أن ١١ من كبار معاوني صدام حسين انتقلوا في العملية نفسها أيضا إلى السلطة القضائية العراقية.

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية أعلن أن صدام حسين أبلغ أمس بالتهم الموجهة إليه على أن يمثل اليوم أمام قاض عراقي لتلاوتها عليه.

وسيواجه صدام حسين تهما كثيرة منها المقابر الجماعية والمفقودين وحملة الانفال ضد الأكراد وتهم فساد واعتداءات شخصية بحسب المسؤول ذاته.

وأكد سادة أن صدام حسين سينقل من مكان اعتقاله إلى مكان المحاكمة تحت حماية مشددة لكنه سيدخل المحكمة غير مقيد.

إلى ذلك أعلن الرئيس العراقي غازي الياور أن السلطة التنفيذية العراقية وافقت إثر تسلمها السلطة الاثنين على إعادة العمل بعقوبة الإعدام.

وقال الياور في حديث لصحيفة الشرق الأوسط أمس يوم تسليم الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين للسلطات القضائية العراقية بعد انتهاء المراسم مباشرة عقدنا اجتماعا اتخذنا فيه ثلاثة قرارات نعتقد أن فيها مصلحة للشعب العراقي... ستصدر تباعا في القريب العاجل.

وأضاف أن من هذه القرارات إعادة العمل بعقوبة الإعدام.

وأكد الناطق باسم الحكومة العراقية أمس لوكالة الصحافة الفرنسية أن مجلس الوزراء بحث في هذه المسألة وقراراته ستعلن اليوم.

وكان قائد القيادة الوسطى الأمريكية الجنرال تومي فرانكس علق عقوبة الإعدام بعد بداية الحرب التي أطاحت بالنظام العراقي السابق في أبريل ٢٠٠٣م.

وفي الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٣م تبنى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة القانون الجنائي العراقي الصادر في ١٩٦٩م لكنه أبقى على تعليق حكم الإعدام.

وخلال اعتقال صدام حسين في ديسمبر ٢٠٠٣م أبدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معارضتهما لمبدأ إعادة العمل بحكم الإعدام.

وأوضح الرئيس الياور للصحيفة نفسها أن السلطة التنفيذية العراقية أعادت العمل بعقوبة الإعدام لكن بضوابط تتماشى مع المعايير المطبقة في معظم دول العالم.

وتابع أن عقوبة الإعدام في العهد الجديد لا تشبه عقوبة الإعدام في عهد صدام... فقد حددناها بعدد من الجرائم المرتكبة ضد المجتمع كالاغتصاب والخطف والقتل والعبث بأمن البلد وغيرها مما يدخل في خانة أعمال الإرهاب.

وأكد الياور أيضا أن السلطات العراقية قررت أيضا العفو العام عن كل من لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب العراقي ومن لم يقوموا بأعمال إرهابية ولم يشتركوا في المجازر التي كان الشعب العراقي ضحيتها.

وينص القرار الثالث الذي اتخذته الحكومة في هذا الاجتماع على إعادة العمل بقانون السلامة الوطنية الذي هو أخف من قوانين الطوارئ ولكنه ينطوي على إجراءات حازمة ضد أعمال الإرهاب وخرق القانون على حد قول الياور.

اغتيال ٢٥٠ من العلماء والعقول العراقية

■.. بغداد / شينخوا /

اعلنت رابطة المدرسين الجامعيين احصائية عن اساتذة الجامعات والكفاءات العراقية في عموم العراق الذين قضوا بمسلسل القتل والتصفيات الجسدية منذ ٩ ابريل ٢٠٠٣ . وقالت صحيفة // المدى // المستقلة الصادرة امس نقلا عن عصام الراوي رئيس الرابطة ان الاحصائية تشير الى تصفية ٢٥٠ من العلماء والعقول واساتذة الجامعات والمعاهد والكفاءآت العراقية المتميزة "مما يؤكد ان جهاتا تقف وراء هذه الاعمال تريد افراغ العراق من العقول والكفاءات المعرفية.

واوضح الراوي ان استمرار مسلسل الاغتيالات والخطف والتهديد لاساتذة الجامعات والكفاءات دفع اكثر من ١٠٠٠ من هولاء الى الهروب خارج العراق جراء تكرار تلقيهم رسائل تهديد ووعيد بالقتل .

واضاف ان الجامعة المستنصرية سجلت لوحدها ١٣ حالة بين قتل وتهديد واختطاف ومطالبة بفدية ، تعرض لها اساتذتها .

محللون: طريق نجاح واشنطن في العراق لا يزال محفوفاً بالصعوبات

واشنطن / اف ب /

يرى خبراء ومحللون أمريكيون أن بلوغ واشنطن لأهدافها في العراق لجهة الأمن والديمقراطية أو إعادة الإعمار مازال بعيد المنال رغم الخطوة الايجابية المتمثلة بانتقال السلطة إلى العراقيين .

واعتبر هؤلاء الخبراء والمحللين أن الاخفاقات التي سجلت بعد سقوط نظام صدام حسين قد تستمر في الالقاء بظلها إلى حد كبير على فرص نجاح الحكومة العراقية المؤقتة التي سيتعين عليها تثبيت سلطتها تجاه الولايات المتحدة مع الاعتماد في الوقت نفسه على حمايتها العسكرية ومساعدتها الاقتصادية.

ولفت انطوني كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن إلى أن الأرقام تدل على أن انتقال السلطة في العراق سيبقى رهاناً كبيراً.

وأشار في دراسة إلى أن من أصل ١٨,٤ مليار دولار من المساعدة التي اعلنتها الولايات المتحدة لم ينفق منها حتى اليوم سوى ٣٣٣ مليونا فيما لا يزال الباقي في مراحل اجرائية مختلفة تتعلق بالموازنة أو غيرها مشدداً على حجم التأخر المتراكم.

أما البطء الأكثر إثارة للقلق فقد لوحظ في مجال تدريب قوات الأمن العراقية التي تعتبر الحجر الأساس في الجهود من أجل إرساء الاستقرار في البلاد إلى جانب نحو ١٣٨ الف جندي أمريكي منتشرين في العراق.

فمن أصل ٨٧ الف شرطي عراقي يعملون حالياً هم في طور التدريب حصل ٥٨٥٧ شرطياً فقط على تدريب كامل و ٥٧ الفا لم يحصلوا على أي تدريب ،ومن أصل ٣٥ الف عنصر اعتبروا ضروريين للجيش العراقي الجديد ،فان ٧١١٦ هم في الخدمة حالياً و ٢٦٠٠ في مرحلة التدريب وفق دراسة ترتكز على أرقام الإدارة الأمريكية نفسها .

وحتى وإن وافق حلف شمال الأطلسي على المشاركة في تدريب الجيش العراقي فإن الدول الاعضاء فيه تبقى منقسمة لجهة معرفة ما إذا كان يتعين أن يتم ذلك داخل العراق أم خارجه .

وفي هذا السياق اعتبر رئيس اركان الجيش البلغاري الجنرال نيكولا كوليف الذي تشارك بلاده في التحالف بقيادة الولايات المتحدة أنه ينبغي الانتظار ستة اشهر على الأقل لكي يكون الجيش العراقي جاهزاً . أي بحلول الموعد المحدد لإجراء الانتخابات العامة في يناير ٢٠٠٥م على أبعد تقدير.

إلى ذلك فإن تحسن الوضع الأمني يعتبر شرطاً أساسيا لتنظيم انتخابات ديمقراطية وعدت بها الولايات المتحدة.

غير أن الأمم المتحدة التي من المفترض أن تلعب دورا أساسياً في تنظيم هذه الانتخابات ترفض إرسال موظفيها إلى العراق طالما لم تتراجع حدة العنف.

كذلك فإن مسألة التوازن الدقيق بين السلطة العراقية الجديدة ذات الصلاحيات المحدودة والولايات المتحدة المتواجدة بكثافة في البلاد تعتبر هي الأخرى عاملاً حاسما في نجاح أو فشل هذه التجربة العراقية.

وفي هذا الخصوص قال زبغنيف بريجنسكي المستشار الدبلوماسي السابق للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر إن نقل السلطة خطوة في الاتجاه الصحيح.

واستطرد في تصريح للتلفزيون العام / بي بي أس/ يقول لكننا ننقل سلطة محدودة إلى حكومة تابعة مازال عليها أن تثبت شرعيتها ومع بقائنا سيكون من الصعب عليها أكثر كسب هذه الشرعية.

من جهته رأى جون الترمان الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أنه لابد للحكومة العراقية لكي تنجح أن تعتمد على القوة الأمريكية بدون الظهور كدمية بيد الأمريكيين.

وأضاف أن العراقيين يريدون أن تثبت هذه الحكومة نفسها في وجه الولايات المتحدة للدفاع عن المصالح العراقية كما أن عليها في الوقت نفسه أن ترسخ سلطتها بمساعدة كبيرة من أمريكا في الميادين التقنية والمالية أو العسكرية إنه رهان دقيق بالنسبة للطرفين وذلك قد يزداد صعوبة خلال الأشهر الستة المقبلة.

في محاولة لتضليل الرأي العام العالمي:

حكومة شارون تستبق قرار محكمة العدل الدولية «بتعديل» جزء من مسار جدار الفصل العنصري

الفلسطينيون: التعديل لايكفي والمطلوب إزالة الجدار نهائيا

متابعة/ سليمان عبدالجبار

■.. قبل ايام من موعد صدور قرار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصر تحاول حكومة اريل شارون مقاطعة الرأي العام العالمي من خلال الاعلان عن استعدادها لتعديل جزء من مسار الجدار على امتداد نحو اربعين كيلو مترا شمال القدس المحتلة تنفيذا لقرار المحكمة العليا الاسرائيلية كون الجدار يلحق الضرر الكبير بنحو ٣٥ الف فلسطيني في هذه المنطقة كما طلبت المحكمة إزالة جزء بسيط من الجدار الذي انشئ لكنها لم تعلن موقفها من شرعية بنائه.

والغريب في الامر ان المحكمة العليا الاسرائيلية والقضاء الاسرائيلي باكمله لم يسبق ان اصدر حكما لصالح الفلسطينيين، وخلال السنوات العشر الأخيرة نظر القضاء الاسرائيلي والمحكمة العليا بصفة خاصة في مئات القضايا والممارسات الظالمة لجيش الاحتلال ضد الفلسطينيين ابتداء من مصادرة الاراضي واقتلاع المزروعات وهدم المنازل والتهجير وغيرها من الممارسات العدوانية ولم يكسب الفلسطينيون أية قضية كون القضاء هو قضاء الاحتلال ويعمل لمصلحته.

والحديث على اجراء تعديل لمسار الجدار تنفيذا لحكم المحكمة ماهو الا محاولة لامتصاص التأثير الذي سيحدثه قرار محكمة العدل الدولية المرتقب صدوره في منتصف يوليو الجاري والذي من المؤكد سيقضي بعدم مشروعية الجدار ولقناعة حكومة شارون أن قرار محكمة العدل الدولية لن يكون في صالحها على الاطلاق فإنها ارادت الاستباق بإجراء التعديل المعلن والبحث عن مبرر لهذا التعديل من خلال الايعاز للمحكمة العليا الاسرائيلية باصدار حكم التعديل الجزئي لمسار الجدار.

ومما لاشك فيه فإن قرار محكمة العدل الدولية سيكون له دفع معنوي للفلسطينيين بتأكيد عدم مشروعية الجدار كما هو الحال في مواقف عموم دول العالم وسيؤدي الى تعاظم التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة وسيعطي للفلسطينيين قوة دفع إضافية لمواصلة التحرك باتجاه المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل بإزالة هذا الجدار...حكومة شارون أرادت العمل مسبقا لإبطال هذا التأثير الذي سيحدثه قرار محكمة العدل الدولية المقرر صدوره منتصف يوليو الجاري وايهام الرأي العام العالمي بان اسرائيل قد ازالت الجانب الاكثر ضررا من الجدار رغم معرفة المجتمع الدولي ان الجدار من بدايته الى نهايته يمثل كارثة على الشعب الفلسطيني.

ولتحقيق هذا الهدف الخبيث سارعت وزارة الحرب الاسرائيلية بالاعلان عن استعدادها لتنفيذ قرار المحكمة العليا الاسرائيلية الذي صدر أمس وقالت وزارة الحرب الاسرائيلية في بيان اذيع في القدس المحتلة إنها أمرت بتعديل مسار جزء من الجدار وان مسؤولي الأمن سينفذون القرار وسيحددون عما قريب مساراً جديدا للجدار.

السلطة الفلسطينية وتعليقا على قرار المحكمة العليا الاسرائيلية أكدت على لسان أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني بأن المطلوب فلسطينا هو إزالة الجدار بالكامل ولا يكفي تعديل مساره.

ومن جانبه أكد صائب عريقات وزير شؤون المفاوضات في السلطة الفلسطينية بأن المصالح الانسانية للشعب الفلسطيني تقضي بزوال الجدار العنصري.

وقال عريقات لوكالة الصحافة الفرنسية تعقيبا على قرار المحكمة الاسرائيلية العليا التي امرت بتعديل جزء من مسار الجدار. ان الطريقة الوحيدة للأخذ بعين الاعتبار المصالح الانسانية للشعب الفلسطيني هي ان لا يبنى الجدار الاستيطاني.

وتابع يقول: أما اذا أصرت الحكومة الاسرائيلية على بنائه فليكن على حدود عام ١٩٦٧م تاريخ احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

وجدار الفصل العنصري يطوق الضفة الغربية المحتلة من جهات عدة ويشطرها الى شطرين وتضررت منه الآف البلدات والقرى الفلسطينية ويمتد مئات الكيلو مترات.

من جهة اخرى ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية نقلا عن الاذاعة الاسرائيلية ان اسرائيل تعتزم منع ١٣ فلسطينيا أبعدوا الى عدد من الدول الاوروبية في عام ٢٠٠٢م من العودة الى وطنهم.. وقالت الاذاعة ان السلطات الاسرائيلية ابلغت مسؤول في الاتحاد الاوروبي بقرارها هذا. وقد أكد المسؤول الاوروبي ان الدول التي استقبلت هؤلاء الفلسطينيين ليست مستعدة لتمديد دعوتها لهم التي تم تمديدها مرة اولى في مايو ٢٠٠٣م.

وكانت اسرائيل حاصرت عدة اسابيع كنيسة المهد التي لجأ اليها حوالي مئتي فلسطيني بينهم نحو ثلاثين ملاحقين قبل ان تتوصل ترتيبات مع عدة دول اوروبية لتسوية هذه المشكلة.

وجاء ترحيل هؤلاء الـ١٣ كحل وسط توصلت أطراف دولية قامت بالتوسط لانقاذ حياة نحو ٢٠٠ فلسطيني لجأوا الى الكنيسة هربا من بطش الاحتلال الذي عاد لاجتياح اراضي السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٢م وفرض الحصار على مقر عرفات والذي مازال قائما حتى اليوم وإعادة احتلال مناطق الضفة.

الأحداث بالكاريكاتير

لجنة وقف إطلاق النار تجتمع في نجامينا ٨ يوليو:

قضية دارفور محور زيارة عنان وباول للخرطوم.. وتأكيد مشترك على سرعة إنهاء الأزمة

الخرطوم/ وكالات الأنباء/

استقبلت الخرطوم بفارق ٢٤ ساعة كلا من وزير الخارجية الأمريكية/ كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة/ كوفي عنان قبل أن يتوجها كل على حدة إلى ولاية شمال دارفور المضطربة حيث زارها باول أمس والتقى مسؤولي منظمات الإغاثة الدولية ومخيمات اللاجئين بينما يصلها عنان اليوم للتعرف على الأوضاع الإنسانية في هذا الإقليم غرب السودان.

وكان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول طلب من الحكومة السودانية التحرك فورا لإنهاء مأساة دارفور لتتجنب احتمال فرض عقوبات دولية عليها.. وقدم باول لحكومة الخرطوم ثلاثة مطالب هي: السيطرة على الميليشيا الموالية للحكومة والمتهمة بتنظيم عمليات قتل جماعية في دارفور، والسماح للمنظمات الإنسانية بالعمل في دارفور، والبدء بمفاوضات مع حركتي التمرد في تلك المنطقة.. وقال وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السوداني مصطفى عثمان إسماعيل أنه إذا لم نر تقدما في هذه المجالات الثلاثة فإن الأسرة الدولية يمكن أن تضطر للنظر في مبادرات أخرى من بينها اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي.

وأعترف وزير الخارجية السوداني بوجود مشكلة في دارفور لكنه أكد موقف الحكومة السودانية التي ترى أن قلق الأسرة الدولية مبالغ فيه.

من جهته وصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أمس إلى الخرطوم في زيارة تهدف إلى حث الحكومة السودانية على إيجاد حل سريع لمشكلة أقليم دارفور.

وكان في استقبال عنان في مطار الخرطوم وزير الخارجية السوداني/ مصطفى عثمان إسماعيل الذي التقاه بعد ظهر أمس قبل أن يجتمع بوزيري الشؤون الإنسانية إبراهيم محمود حامد واللواء عبدالرحيم محمد حسين.. ولكن قبل محادثاته مع المسؤولين السودانيين بدأ زيارته للخرطوم باجتماع مع مسؤولي الأمم المتحدة في السودان حسبما ذكرت مصادر الأمم المتحدة.

وكان عنان طالب الحكومة السودانية الثلاثاء بتسهيل دخول المساعدة الإنسانية إلى دارفور كما طالبها بمنع عناصر الميليشيا من مهاجمة المدنيين.

وسيزور عنان دارفور اليوم الخميس قبل أن يتوجه في المساء إلى تشاد المجاورة التي لجأ إليها حوالي مائة ألف شخص فروا من المعارك الدائرة في دارفور.

وسيعود الأمين العام الأمم المتحدة بعد ظهر الجمعة إلى الخرطوم حيث سيلتقي الرئيس السوداني عمر البشير.

وتأتي زيارتا باول وعنان المتزامنتان إلى السودان بينما تحذر منظمات إنسانية دولية من أن إقليم دارفور الذي يمتد في ثلاث ولايات بغرب السودان مهدد بأزمة إنسانية كبرى خاصة مع اقتراب موسم الأمطار مطلع الشهر المقبل الذي يجعل الطرق غير صالحة للاستخدام ويزيد من صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية للسكان.

وتعمل الحكومة السودانية من أجل تقديم العون ولتسهيل المهمات الإنسانية في الاقليم، إذ تعهد البشير الثلاثاء إلغاء كل الإجراءات الإدارية والجمركية التي تستهدف قوافل العون الإنساني والعاملين فيها ومنشآت التنمية والقائمين عليها لتسهيل وصول المساعدات إلى دارفور.

وأكد البشير في خطاب في ذكرى ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩م تقديم أقصى ما تسمح به مواردها في هذا المجال... وسد العجز بالتعاون مع المنظمات الدولية والمعنيين ومضاعفة الجهد الإداري والفني والأمني لتعميم وصول العون قبل موسم الأمطار.

وفي نجامينا أعلن الرئيس التشادي/ إدريس ديبى خلال لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام الدولية أمس الأربعاء أن لجنة وقف إطلاق النار في النزاع السوداني في دارفور ستجتمع للمرة الأولى في الثاني من يوليو في نجامينا.

وتضم اللجنة التي شكلت بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار التي وقعتها في الثامن من أبريل الحكومة السودانية وحركتا التمرد في دارفور ممثلين عن الأطراف الثلاثة بعد وساطة تشادية ومن الأسرة الدولية.. واللجنة التي يرأسها رئيس النيجر فيستوس اوكونكو مكلفة خصوصا التحقق وضمان تطبيق وقف إطلاق النار وتسجيل الشكاوى المرتبطة بانتهاكه.

وأعلن الاتحاد الأفريقي أن حوالي ١٢٠ مراقبا من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحكومة السودانية وحركتي التمرد (حركة تحرير السودان وحركة العدالة والتنمية) والوساطة التشادية سينتشرون في دارفور.